

**قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 محرم عام 1448
الموافق 9 يوليو سنة 2026، يحدد كيفية
حق الطابع المطبق على شهادة الأبوستيل.**

إن وزير الدولة، ووزير الشؤون الخارجية والجمالية
الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية،

ووزير المالية،

ووزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية،

- بمقتضى الأمر رقم 103-76 المؤرخ في 17 ذي الحجة
عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون
الطابع، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 142 مكرر 5 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 17-25 المؤرخ في 23 جمادى الثانية
عام 1447 الموافق 14 ديسمبر سنة 2025 والمتضمن قانون
المالية لسنة 2026، لا سيما المادة 47 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-241 المؤرخ في
21 ربيع الأول عام 1447 الموافق 14 سبتمبر سنة 2025
والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 02-403 المؤرخ في
21 رمضان عام 1423 الموافق 26 نوفمبر سنة 2002 الذي
يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في
15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي
يحدد صلاحيات وزير المالية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-178 المؤرخ في
14 ذي القعدة عام 1441 الموافق 6 يوليو سنة 2020 الذي
يحدد صلاحيات وزير البريد والمواصلات السلكية
واللاسلكية،

يقررون ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقاً لأحكام المادة 142 مكرر 5 من
الأمر رقم 103-76 المؤرخ في 9 ديسمبر سنة 1976
والمتضمن قانون الطابع، يهدف هذا القرار إلى تحديد
كيفية تحصيل حق الطابع المطبق على شهادة
الأبوستيل.

المادة 2 : يشترط لبيع قسيمة الأبوستيل الدفع المسبق لحق طابع بناءً على تقديم وثيقة إثبات هوية مقدم الطلب. يسد هذا الحق لدى قابض الضرائب أو مسؤول المؤسسة البريدية، مقابل تسليم قسيمة لاصقة ومؤمنة.

المادة 3 : توضع قسيمة الأبوستيل من طرف السلطة المختصة المعنية على الوثيقة المراد التصديق عليها.

المادة 4 : يحدد مبلغ الحق المستحق لبيع قسيمة الأبوستيل طبقاً للتشريع الساري المفعول.

المادة 5 : تضمن المديرية العامة للضرائب التموين بقسيمة الأبوستيل لدى بنك الجزائر.

المادة 6 : تضمن مديريات الضرائب الولائية تموين المؤسسات البريدية بقسيمة الأبوستيل، بناءً على الاحتياجات المعبر عنها ودون دفع مسبق.

تبرم اتفاقية بين وزارة المالية و بريد الجزائر لتحديد كفاءات التموين بقسيمة الأبوستيل وكذا معدل عمولة ناتج البيع الفعلي لهذه القسيمة من طرف بريد الجزائر.

المادة 7 : تستفيد مصالح المديرية العامة للضرائب، لأغراض المتابعة، من الولوج إلى البيانات الإحصائية للسجل الوطني الرقمي لتسليم شهادات الأبوستيل، المسير من طرف الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية،

المادة 8 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 محرم عام 1448 الموافق 9 يوليو سنة 2026.

وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية
بالخارج والشؤون الإفريقية
أحمد عطاف
وزير المالية
عبد الكريم بوالزرد

وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
سيد علي زروقي